

العدد 1

– (134) –

حق الأقربين في وراثة الرئاسة أمر لا يقره الإسلام (1) ولكنه لم يوضح الدليل على هذه الدعوى، مع أن التشيع لا يذهب إلى أن الرئاسة وراثة أصلاً، بل هي بالوصية والتعيين (2)، ومع ذلك فقد أقر طوائف من المسلمين خلافة أقرباء الأمويين، ثم ينقل رأياً غريباً فيقول: (إن البديهة الدينية تقول: إن الأنبياء لا يورثون ولو شاء الله لجعل لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولداً وهو الرسول الذي اصطفاه...) (3).

ولكن نقول للكاتب المحترم: إن مثل هذه البديهة تصدم بالبديهة القرآنية التي تقول [وورث سليمان داود] (4)، وقوله تعالى: [وإنني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقراً] فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب...] (5).

ثم ينتقل إلى رأي آخر في مسألة الإمامة والرئاسة الدينية فيقول: إن الذين بايعوا علياً لم يبايعوه لأنه رمز ديني أو لأنه وصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل لأنهم رأوه أحق المسلمين بولاية أمر المسلمين، ويعقب على ذلك قائلاً: إن الشيعة لم يكونوا فرقة دينية، بل فكرة سياسية تعبر عن رأي سياسي في أحقية الإمام علي من معاوية بالخلافة! وهنا أود أن ألفت نظره إلى أن نغراً من الصحابة الأوائل مثل: سلمان، وأبي ذر، والمقداد، والعباس بن عبد المطلب عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (6).

وغيرهم كانوا يرون أحقية علي بن أبي طالب بالرئاسة والخلافة، فهل كانت فكرة أولئك تعبيراً عن موقف سياسي؟! وإذا كان تعبيراً عن موقف سياسي فيكون هؤلاء الصحابة الكرام قد طرحوا أحقية علي قبل معاوية بزمن كبير، أي: أثناء خلافة

1 – راجع صفحة 152 من الكتاب.

2 – أصول الكافي 2: 37، ح 740.

3 – صفحة 152 من الكتاب.

4 – النمل: 16.

5 – مريم: 5 – 6.

6 – الإرشاد للشيخ المفيد ت 413 هـ: 288. راجع صفحة 152 من الكتاب. أصول الكافي 2: 37، ح

740. صفحة 152 من الكتاب. النمل: 16. مريم: 5 – 6. الإرشاد للشيخ المفيد ت 413 هـ: 288.

